مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 30، جانفي 2022، ص - ص: 1261 – 1272
الترقيم الدولي: 4350-1112 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2406-2588

إدارة الجماعات المحلية وترقية المواطنة (الكفاءة والتحديات) ولاية وهران أنموذجا

Community Management and Citizenship Promotion (Competence and Challenges)

طالبة دكتوراه نادية موسى[1] د/ سلاف معطى
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة محمد بن أحمد وهران 2
nadiabahia77@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/12/15 تاريخ القبول: 2021/11/30

الملخص:
تدور المسألة المركزية التي نطرحها في إطار دراستنا حول دور كفاءة إدارة الجماعات المحلية في ترقية المواطنة، فعاليتها محليا وتجسيدها ميدانيا عبر سلوكيات مختلفة لأفراد المجتمع المحلي لولاية وهران كمواطنين مطالبين بتفعيل مختلف سلوكيات المواطنة وتجسيدها على ارض الواقع تعبيرا ومشاركة، وتهدف دراستنا بالأساس إلى الإشارة إلى الدور المحوري لعوامل الديمقراطية، التنمية المحلية، وعامل الاتصال بكل فروعه بالخصوص في تنشيط المواطنة وتفعيلها بإدارة ولاية وهران، ويكتسي هذا البحث أهمية بالغة في نظرنا لأنه على الرغم من التحول السياسي إلى نظام ديمقراطي بتعددية حزبية تشارك في العملية السياسية والاقتصادية، إلا أن الوضعية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية لم ترق إلى المستوى الذي يطمح إليه المواطن فيعبر عنه بأشكال مختلفة من عدم الرضا رغم الأغلفة المالية الكبيرة المسخرة لإحداث التنمية واستحداث مشاريع اقتصادية هامة في كل مرة في داخل المجتمع المحلي كجزء من ذلك المجتمع الكلي بما يميزه من الخصوصية والتنوع كأهم الصفات التي يتمتع بها المحلي.
الكلمات المفتاحية: الإدارة؛ الجماعات المحلية؛ الولاية؛ المواطنة؛ الديمقراطية.

Abstract:
The central issue that we raise in the framework of our study revolves around the role of the efficiency of community management in promoting citizenship, its effectiveness locally and its embodiment on the ground through different behaviors of the community members of the state of Oran as citizens demanding the activation of various citizenship behaviors and their embodiment on the ground as expression and participation, and our study aims mainly to refer to the central role of the factors of democracy, local development, and the factor of communication of all its branches in particular in activating citizenship and activating it in the Oran state administration, and this research is very important in our view , although this research is very important in our view. From the political transition to a multi-party democracy participating in the political and economic process, the political, economic and social situation has not lived up to the level that citizens aspire to and is expressed in various forms of dissatisfaction despite the large financial covers used to bring about development and the development of important economic projects every time within the community as part of that

[1]- المرسل المؤلف

whole society, with its distinctivenes s and diversity, such as the characteristics of the local community.
Keywords: Administration; communities; state; citizenship; democracy.

مقدمة

المواطنة مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (الدولة)، وعبر هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد العلاقة بينهما عن طريق القانون، ويحكمها مبدأ المساواة[1].

ويرجع السبب في اختيار هكذا عناوين من الدراسات إلى ضرورة التطلع إلى تحقيق معرفة علمية شاملة حول سلوك المواطنة وكيفية ترقيتها من خلال إدارة جماعات محلية فاعلة، كما أن الرغبة قد نجمت عن جملة من الملاحظات غير المقصودة من واقع معاش تتعلق أساسا بآراء بعض المواطنين حول إدارة الجماعات المحلية ومجالسها، وترجع أهمية الموضوع في حد ذاته إلى ارتباط المواطنة في المجتمع الدولي المعاصر بمفهوم الديمقراطية التي توفر الحقوق والحريات للمواطن بشكل متساوي وبواسطة مجالس محلية تمنح لها صلاحيات من أعلى هرم الدولة لتوزيع الأدوار المتعلقة بتسيير شؤون المواطن على المستوى المحلي، وتلبية مختلف احتياجاته في كافة المجالات على المستوى المحلي وبالتالي فان إبراز واقع التسيير وفقا للنصوص القانونية والإدارية والواقع السياسي لديه أهمية في موضوع المواطنة الفاعلة.

ويندرج حديثنا السابق في اطار ما تخلص إليه فاطمة سعيدي[2] إلى أنه مدى اهتمام المواطن والجماعات بالنظام السياسي يظهر من خلال درجة المشاركة السياسية أو عدمها، وكذا الامتناع عن الانتخاب واللامبالاة والسلبية السياسية تؤثر على عدم الاندماج والاستقرار الاجتماعي وعلى أزمة شرعية النظام السياسي وظهور اضطرابات وصراعات تخل بالنظام العام تماما كما يشير إليه سعيدي شيخ[3]، حين يشرح المسببات التي تؤدي بالحكومة إلى إيجاد آليات لتلبية احتياجات أفرادها محليا من خلال إشراكهم في تسيير أقاليمهم ضمن تنظيمات لا تأثر على كيانها كدولة واحدة، نظرا لعدم إمكانيتها تسيير أقاليمها بنفسها والاطلاع على مستجداتها.

ونظرا لأهمية البحث في الموضوع حسب عديد الدراسات على غرار ما تم دكره لابد أن يكون اختيار المشكلة بشكل علمي وموضوعي، ومعالجتها، وإلا فإن كافة جهود البحث المادية والعلمية التي تم بذلها ستكون ضائعة وبدون أي جدوى في إطار محاولة الحصول على إجابات علمية ومقنعة لعدد من الأسئلة النظرية التي ترتبط بموضوع الظاهرة – المشكلة قبل القيام بالبحث، ويمكن أيضا طرح بعض الأسئلة النظرية لتكون مرشد لتحديد المشكلة مثلا: هل هناك مؤشرات كافية حول المشكلة نستطيع تحديدها بوضوح رغم التعقيدات الإدارية والبيئية أم لا وهل تمكننا الدراسات السابقة حول الظاهرة أو المشكلة الوصول إليها بسهولة لتسهيل عملية البحث.

وقد احتل موضوع الجماعات المحلية وإدارتها مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي لكثير من دول العالم لما تقوم به هذه الأخيرة من دور فعال في تحقيق التنمية على المستوى المحلي لتصبح بذلك على المستوى الوطني، وبالتالي وانطلاقا مما سبق فإن المسالة المركزية التي نحاول التطرق إليها تنجم من الإشكالية التـــالية، ما هو دور كفاءة إدارة الجماعات المحلية في التنمية المحلية وترقية المواطنة بإدارة ولاية وهران (نموذج دراستنا)؟

وتنبع إشكاليتنا من كون أن أهم ما يميز الجماعات المحلية كونها إدارة قريبة من المواطن مما يمكنها من إدراك احتياجاته المحلية ويهيئ لها فرص النجاح في ذلك نظرا لقدرتها القصوى في حل المشكلات.

ويتمحور بحثنا بالتالي حول التساؤل عن الدور الذي تلعبه إدارة الجماعات المحلية بولاية وهران (المقر) لترقية والنهوض بالمواطنة وتفعيلها في ظل الإمكانيات المتوفرة لها لمباشرة اختصاصاتها محليا، ويبرز لدينا بالتالي جملة التساؤلات الفرعية التالية، ما مفهوم الإدارة المحلية؟ وما أهم مميزات هذا النوع من الإدارات، وما أهم المعيقات التي تواجهها خلال عملية التسيير المحلي وكذا جملة التحديات المواجهة لسير هذه العملية، وكيف يقيم المسؤولون المحليون أداء مهامهم مبدئيا، وما مدى كفاءة هذه المجالس وقدرتهم على ترقية المواطنة وتفعيلها في ظل رهانات الواقع المعيش، والإمكانيات المتاحة لدى هذه المجالس لتحقيق مواطنة فاعلة عبر إدارة ولاية وهران وكيف نقيم مدى كفاءة وسير العملية الاتصالية بها على المستويين الداخلي والخارجي، وقد تطلب لدينا الأمر الدمج بين دراسة حالة لإدارة ولاية وهران بمزيد من التوصيف لوظائف الهيئة المخولة إليها واهم إسقاطات ورهانات الواقع المعاش للمواطن استشهادا ببعض الدلائل على غرار صبر للآراء في أثناء سريان اهم وظائف المواطنة في شقها السياسي فيما يتعلق بصنع القرار الخاص بالمواطن اللامبالي في الغالب بالموضوع.

فرضيات الدراسة:

الفرضية بمثابة إجابة مقترحة لسؤال البحث يمكن تعريفها حسب الخصائص الثلاث التالية: التصريح، التنبؤ، ووسيلة للتحقق الميداني وفي إطار ما تم طرحه كإشكال مسبقا فقد تبنينا بالتالي جملة الفرضيات ثنائية المتغيرات متمثلة فيما يأتي

الفرضية الأولى: إن الحديث عن مسألة الكفاءة الإدارية والمالية لولاية وهران بمقر إدارتها يتبرر بضرورة ترقية المواطنة الفاعلة داخل الولاية.

الفرضية الثانية: إن إنجاح الديمقراطية داخل الجماعات المحلية بما فيها إدارتها في حد ذاتها بإمكانه أن يؤدي إلى مواطنة فاعلة داخل ولاية وهران نموذج دراستنا.

الفرضية الثالثة: إن الاتصال الإقليمي بين المسؤولين المحليين والمواطنين عبر مختلف النشاطات بإمكانه لعب دور مهم في ترقية المواطنة فهما وسلوكيات لدى مواطني ولاية وهران.

الفرضية الرابعة: التنمية المحلية بوهران بمثابة مسؤولية وعمل مشترك بين الإدارة المحلية للولاية والمواطن نظرا لتأثيرها القوي على مدى كفاءة الإدارة المحلية بالولاية في ترقية مفهوم المواطنة وممارستها لدى المواطن.

1- المواطنة وكفاءة إدارة الجماعات المحلية

وللمواطنة علاقة وثيقة بمسألة الديمقراطية التي تشير إلى طريقة في الحياة تجعل كل فرد يعتقد أن لديه فرصا متساوية للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع وتحقيق أهدافه العليا، أما المعنى الخاص لمصطلح الديمقراطية فهو توفير فرصة المشاركة لدى أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية وبخاصة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية والجماعية على السواء.

أولا اللامركزية

ومن أهم تجسيدات الديمقراطية والمواطنة على ارض الواقع ما يسمى بمسألة اللامركزية الإدارية المحلية أو ما يتعارف عليه بإدارة الجماعات المحلية مجال دراستنا، وهي المسالة التي يتوقف عليها مدى

إنجاح المواطنة محليا وبالتالي وطنيا وعلى مدى كفاءة وجدارة إدارتها في مختلف المجالات على ارض الواقع المحلي المعاش للمواطنين عموما.

وتعبر اللامركزية عن نشر المسؤولية، التخطيط والتطبيق لتعبر من المستويات العليا للسلطة تجاه هؤلاء الأقرب للمشكلة أو المنطقة.

ويقصد باللامركزية في الأعمال الإدارية نقل الاختصاص بما يتضمنه من سلطة ومسؤولين من وحدة إدارية مركزية في مستوى أعلى إلى وحدات إدارية أخرى حيت تصبح عملية اتخاذ القرارات والمسؤولية قريبة أكثر إلى مواقع التنفيذ[4].

ثانيا: الكفاءة والأهلية لدى الجماعات المحلية

ويشير مصطلح الكفاءة والجدارة، الأهلية أو القدرة على إنجاز متطلبات الوظيفة أو أي التزام، أما الجدارة الاجتماعية فتشمل كل المؤهلات العلمية والخبرات التي يتطلبها العمل، وإثبات القدرة من خلال اختبارات إعطاء رخصة مزاولة المهنة واختبارات شهادات التخصص والقدرة على تحمل واجبات العمل وتنفيذها وتحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية مع الالتزام بقيمة المهنة، أما في النسق القانوني فالمفهوم يعني (الأهلية) أي القدرة العقلية والإدراك والاعتدال في الفكر[5].

ولا نجهل مدى الأهمية القصوى للكفاءة الإدارية لإدارة ما وخصوصا إدارة الجماعات المحلية في النهوض بمسالة المواطنة وتفعيلها عبر مختلف مجالاتها على ارض الواقع الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي للمواطن وكذا البيئي وغيرها من مجالات المواطنة.

ثالثا: إدارة الجماعات المحلية

تقوم الإدارة المحلية في الجزائر على أركان اللامركزية الإدارية الإقليمية والمرفقية، وتقوم اللامركزية الإقليمية على خليتين أساسيتين هما البلدية والولاية، ويمثلان الهيئات المحلية التي تعمل على تنفيذ برامج التنمية المحلية وفق ما ينص عليه التشريع الإداري، ويكون التنفيذ في مجاله وفق البرامج المسطرة بتوفر الموارد المالية والبشرية المتاحة وبالأخص الموارد الجبائية.

ولهذا فان التطرق إلى الإطار الوظيفي لهيئة إدارة ولاية وهران يعتبر من الأهمية بمكان بالتركيز على إدارتها كجماعة محلية ينبغي لها كغيرها من الإدارات المحلية تطوير مواطنة المواطن.

رابعا: مفهوم الإدارة المحلية وأهميتها

يعد وجود إدارة محلية إلى جوار الإدارة المركزية ضروري ومن شأنه أن يفرز عن نتائج تتوسع فيها صلاحيات الإدارة المركزية على حساب الإدارة المحلية، فالهدف من نظام الإدارة المحلية هو إدارة مرفق محلي ذو نفع عام وتزداد أهميتها كلما اقتربت من المواطن، كما تعتمد الإدارة المحلية على أسس تدعمها ومقومات لوجودها[6].

وقد اهتم عديد الباحثين كل حسب مجال تخصصه بالإدارة المحلية اشد الاهتمام، فعلماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي، كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو ما يجعلها موضع اهتمام هذه الفئة من الباحثين.

ويمكن النظر إلى الإدارة المحلية من زاوية سياسية باعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة اللامركزية بتمكينها المنتخبين من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلا فكرة الديمقراطية، كما وقد اهتم علماء الإدارة بهذا النوع من الإدارة لما تشكله من أهمية في نظرية التنظيم التي لا تتجسد دون التركيز على نظام الإدارة المحلية[7].

2- الإطار المفهومي والوظيفي للولاية:

تعتبر الولاية كوحدة إدارية لامركزية تتوفر لديها المقومات اللامركزية الإدارية وهي تمثل السلطة الوصية على البلدية[8].

وتتمتع الولاية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها نشاطات سياسية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية تحت رقابة السلطة المركزية، ويتولى إدارة الولاية كل من الوالي والمجلس الشعبي الولائي إضافة إلى أجهزة الإدارة العامة للولاية كالأمانة العامة، المفتشية العامة وهناك رئيس الدائرة، والولاية يتم إنشاؤها بواسطة قانون يحدد اسمها ومركزها الإداري والحدود الإدارية لها، وتعتبر الجماعات المحلية المحرك القاعدي لعجلة التنمية كونها حلقة الربط بين السلطة العليا للبلاد والشعب، وتعمل في إطار نظام محلي إداري يرتكز على قواعد اللامركزية الإدارية التي تعتبر أسلوبا مهما في تسير الإدارة المحلية بالجزائر.

أولا: وظيفة إدارة الجماعات المحلية والتحديات

إن الإدارة المحلية باعتبارها ديمقراطية ينبغي لها أن تسمح بمشاركة المواطنين على نحو واسع في تسير الشأن المحلي، لذا يمكن قياس درجة الديمقراطية والمواطنة كتجسيد لنتائج الديمقراطية التشاركية على ارض الواقع لأي واقع محلي انطلاقا من حرصه على إقرار هذا النظام وتثبيت أركانه فيما يتعلق بتفعيل المشاركة في كافة المجالات، وإذا كانت الجزائر قد استطاعت بكل نجاح جعل الجماعات المحلية أداة سياسية لإرساء الديمقراطية الإدارية القائمة على مشاركة السكان في التسيير المحلي، فهل كسبت الرهان في جعل هذه الجماعات الخلية الأولى في تحقيق تنمية شاملة مستديمة انطلاقا من الاختصاصات المفوضة إليها، وبالطبع فان الحديث لا يقتصر عن انعكاس الديمقراطية التشاركية خارج إدارة الولاية وإنما يتعداه إلى التفكير في مدى تجسيدها داخل أجزاء وفواعل الهيكل التنظيمي لإدارة الولاية، وهي المسالة الشائكة التي تؤثر وتتأثر بعوامل القرابة، المحسوبية و عامل الضمير المهني إضافة إلى مدى تأثر المسالة بعامل الاختلاف في المستويات داخل أجزاء الهيكل التنظيمي ومدى طغيان عنصر التسلط أو عدمه.

ثانيا: وظائف الولاية وإدارتها المحلية

يعهد للولاية القيام بوظائف ومهام عدة متنوعة تشمل جميع مجالات النشاط التي تهم سكان الإقليم، والولاية بطبيعتها المزدوجة كونها من جهة قاعدة إقليمية للدولة كما أنها وحدة إدارية غير ممركزة من جهة ثانية تتشكل من هيئتي المجلس الشعبي الولائي، وهيئة الوالي، وتحظى كل منها بصلاحيات متنوعة، ويمكن تلخيص هذه الصلاحيات في اغلبها كما يلي من تفاصيل.

في مجال التنمية الاقتصادية والهياكل القاعدية الاقتصادية:

يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخطط التنمية الولائية على المدى المتوسط كإطار للترقية الاقتصادية يبين من خلاله لأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة ومخططات التنمية البلدية، يناقشه المجلس ويبدي ملاحظاته حوله[9].

ويتم على مستوى كل ولاية جمع كافة البيانات والمعلومات والدراسات التي تخص الولاية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ليبني عليها كل مخطط للتنمية المحلية، وغيرها من الصلاحيات في إطار مخطط التنمية كتأهيل المناطق الصناعية، وتسهيل الحصول على العقار الصناعي للمتعاملين والعمل على ترقية التطور في القطاع الاقتصادي[10].

ويبادر المجلس الشعبي الولائي بكل ما يرتبط بالطرق، التنمية الريفية وكل ما يشجع التنمية الريفية، وتحضير النشاط الاقتصادي وجلب المستثمرين دفعا لعجلة التنمية الاقتصادية[11].

ويعهد للمجلس في إطار صلاحياته إلى ترقية النشاط الفلاحي والري وغيرها من الصلاحيات التي تحفز وتشجع على استصلاح الأراضي وتنمية نشاطات الفلاحة والري.

ويضاف إلى ما سبق كل ما يتعلق بحماية الأملاك الغابية، ومكافحة الأوبئة والكوارث الطبيعية، أما في المجال الاجتماعي والثقافي والسياحي فيشجع المجلس الشعبي الولائي على ترقية برامج التشغيل بالتساوي مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين، إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني، وتجهيزات الصحة وتنظيم الإسعافات والكوارث والصحة وحماية الأمومة والطفولة وإنشاء الهياكل القاعدة المتعلقة بالأنشطة الشبابية والثقافية والرياضية والترفيهية، كما يساهم في الحفاظ على التراث التفافي والفني والتاريخ[12].

ويضاف إلى الاختصاصات السابقة كل ما يتعلق بتشجيع الاستثمار، والتنوع الأيكولوجي والمساهمة في اختصاصات السكن وبرامجه ضمن السياسة العمومية الاقتصادية والاجتماعية، أما في المجال المالي فيتولى المجلس الشعبي الولائي التصويت على ميزانية الولاية والتي يعد الوالي مشروعها قبل 31 أكتوبر بالنسبة للميزانية الأولية في السنة التي تسبق سنة تنفيذها وقبل 15 جوان بالنسبة للميزانية الإضافية ويطلب منه امتصاص الخلل وضمان التوازن المطلوب في الميزانية.

ثالثا: رهانات وواقع إدارة الجماعات المحلية

إن الدارس لتطور صلاحيات وإدارة الجماعات المحلية وما آلت إليه من عصرنة للإدارة وتقريبها من المواطن وتقديم خدمة راقية تأخذ في الحسبان أهمية العنصر البشري كلامركزية البطاقة البيومترية وعملية تكوين الموظفين التي سمحت لهؤلاء بالتحكم بالتقنيات، وتقديم خدمة عمومية في المستوى، كلها إجراءات تهدف إلى التفكير بتوفير العصرنة للمواطنة إضافة إلى دورات للأمناء العاملين بالبلديات والدوائر المكلفين بالاستقبال وتكوين الإطارات والأعوان المستقبلين للجمهور لتفعيل العلاقة بين الإدارة والمواطن عبر التكوين.

ورغم هذه التطورات الحاصلة في مجال الجماعات المحلية، إلا أن كل ما وصلت إليه محاولاتها لدعم الديمقراطية التشاركية وفتح المجال للتسيير التشاركي لم تمنع من إفراز بعض التجارب في الواقع مجسدة في خيبات أمل تظهر لدى ردود الفعل الشعبية على غرار ما يحصل في ابرز مظاهر المواطنة في شقها السياسي في كل مرة، فمن خلال مواكبة عديد الملاحظين والإعلاميين للمناسبات الانتخابية كما حدث مع اقتراع نوفمبر 2017، حيث لوحظ أن اغلب المواطنين الوهرانيين من خلال عملية مساءلتهم ليسوا على دراية عن تفاصيل هذه الانتخابات وخاصة المجالس الولائية، ومرد ذلك إلى غياب الاهتمام بجانب التوعية والتحسيس لتوسيع ثقافة المواطن حول الحدث لدرجة تساؤل بعض المواطنين عن دور المجالس الشعبية الولائية في حماية المواطن ومصالحه، وكذا عدم دراية المواطن للسبب الذي يؤدي به إلى الانتخاب سوى انه يرغب بالحصول على ختم انتخب تحسبا لإجراءات إدارية ويعود ذلك إلى اهتمام المترشحين لشغل المجالس الولائية فقط بالإشهار لأنفسهم مهملين مهمة التعريف بأدوارهم في خدمة المواطن والولاية وتحسينها صراحة وواقعا عقب انتخابهم للنهوض بالمواطنة ممارسة وتصورا لدى الموطن فيما بعد[13].

وتشير هذه المعطيات كأمثلة بسيطة جدا لجزء من الممارسات في إحدى أركان المواطنة في جانبها السياسي وماله من خلفيات اجتماعية ونتائج ملموسة في كافة المجالات الاقتصادية، البيئية، وركائز المواطنة المختلفة، إلا انه قد حان الوقت إلى تسير نوعي يجعل المنتخب المحلى ليس فقط ممارس للسياسة من خلالها

وإنما هو مطالب بتطبيق تسيير تشاركي على ارض واقع المواطنة اليومية في كافة فروعها وليس فقط منفذا لما تمليه عديد القوانين المثالية التي تمليها عليه مختلف صلاحيات المجلس لتنفيذها.

رابعا- كفاءة إدارة ولاية وهران واهم التحديات

إن الحديث عن مسألة الكفاءة الإدارية و المالية لمقر الإدارة المحلية الولائية أو البلدية يتعلق أساسا بمدى إنجاح مسالة الديمقراطية داخل إدارة الولاية كما في البلدية وإدارتها المحلية، وكذا مسألة الاتصال الإقليمي بين المسؤولين المحليين و المواطنين بالمسؤولين فيما بينهم بعامل الاتصال و تطلب الأمر حينئذ تقوية، دعم برامج التنمية و كل ما يتعلق بمسائل العصرنة و تقريب الإدارة من المواطن، وكدا تسخير العنصر البشري القادر على توفير خدمة راقية, انه العنصر المكون تكوينا يسمح بالتحكم بالتقنيات الحديثة وتقديم خدمة في المستوى للمواطن.

ومما سبق فان مسألة تخصيص دورات للأمناء العامين للبلديات وبمقرات إدارة الدوائر، الولاية المركزية وكل ما من شأنه توفير العنصر البشري المكون للتمكن من تحسين العلاقة بين الإدارة المحلية بالمواطن، والسبب كون انه ثمة وعي حالي لدى الإطارات المنتخبين المحليين باستقبال المواطن في إطار الحوكمة[14].

وكل دلك في إطار الديمقراطية التشاركية كمحور مهم باتت تعمل عليه الوزارة المعنية عبر فتح المجال للتسيير التشاركي، إذ تتوفر إدارة كل مقر جماعة محلية على موقع على الإنترنت لأن الديمقراطية التشاركية هي أساليب تسيير ينبغي على كل منتخب محلي إدخالها في التسيير المحلي.

كما ترجع الكفاءة الإدارية إلى مدى فعالية الاتصال الداخلي داخل منشأة إدارة الجماعة المحلية بمقر الولاية وإدارتها المحلية سواء كان ذلك بين أقسامها أو فروعها المختلفة وكذا بين العاملين في جميع مستوياتهم سواء كان هذا الاتصال داخلي نازل أو على شكل أوامر توجيهات، وقرارات، وتعليمات من اعلى إلى أسفل التنظيم الإداري.

ويعرف الاتصال أنه عملية إرسال وتبادل المعلومة بين مركز إلى أخر في المؤسسة بهدف التعديل أو التغيير في السلوك أو اتجاه معين بطريقة عقلانية رشيدة.

وقد وجب تفعيل كافة أنواع الاتصال داخل مؤسسة إدارة الجماعة المحلية بهدف تفعيل نواتج هذا الاتصال بالتالي من كفاءة في الفعل ومنجزاته إلى رضا عموم المواطنين بمدى فعالية مهام الجماعة المحلية وإدارتها لدى الولاية.

ويكون الاتصال صاعدا من أسفل التنظيم إلى أعلاه على شكل شكاوى وتقارير، اقتراحات، طلب إجازات، ترقيات أو طلب معلومات، وثمة الاتصال الأفقي بين المسؤولين من نفس المستوى بغرض التنسيق، التشاور، التعاون من أجل تحقيق أهداف المؤسسة التي تعتمد في محيط العمل.

وتنقسم الاتصالات إلى اتصالات رسمية منها الهابط والصاعد وفق خطوط التنظيم الرسمي داخل مؤسسة الجماعة المحلية وإدارتها، وكذا الاتصالات غير الرسمية التي تتم داخل البناء التنظيمي في مختلف الاتجاهات بطريقة خارجة عن القنوات الرسمية عبر اعتماد العلاقات الشخصية وكدا الاجتماعية ودورها الكبير في تحقيق الأهداف الخاصة بالاتصال الرسمي لتحسين تسييرها.

إدارة الجماعات المحلية وترقية المواطنة الكفاءة والتحديات

قد حان الوقت في مجال الجماعات المحلية وإدارتها إلى تسيير نوعي، انه تسيير يكون فيه المنتخب حينئذ ليس فقط مستهلك للاعتمادات بل يخلق ثروة بطريقة براغماتية نفعية عملية مستدامة.

وان تسيير الولاية هو تسيير تشاركي ينبغي أن لا يهمل تفعيل أي نوع من أنواع الاتصال داخل مؤسسة الجماعة المحلية و إدارتها، و ما ينجم عن ذلك من تفعيل لدور الإدارة داخل الجماعة و ما يتطلبه الوقت الراهن، حيث هناك وعي ينتشر لدى الجماعات المحلية و إدارتها بضرورة عصرنة الإدارة و تقريبها من المواطن.

ويعتبر العنصر البشري أهم رهان ينبغي تنشيطه لتقديم خدمة محلية راقية، فأهم التكوينات أجريت ولا تزال لصالح كافة مستخدمي إدارة الجماعة المحلية، كما يسمح في التحكم بالتقنيات الحديثة وتقديم خدمة عمومية في المستوى.

وقد تفطنت إدارة الجماعة المحلية إلى عمل الدائرة الوزارية على الترقية المحلية بما يوفر الجودة المعقولة في مجال الإنارة العمومية وترقية المساجد ومختلف المرافق اليومية الضرورية للمواطن، ووجب حاليا جعل الجماعة المحلية وإدارتها رائدا من خلال تعميم الطاقات على نطاق واسع، فلا نغفل أن مقر الولاية والبلدية أكثر نوافذ المواطنين لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

ولا تزال المجالس المنتخبة تطالب بالصلاحيات في هذا المجال و تحديدها من حين لآخر، فمع تطور المدن لم يكن هنالك تكفل بالجانب البيئي بصورة ذات مفعول ظاهر رغم محاولات متعقلة بتكوين مهندسي المدينة التي تختص بتكوين في مختلف الشعب التي تخص المدينة، قطاع السكن، قطاع التعليم العالي، تهيئة الإقليم، والتهيئة العمرانية التي تهدف إلى الحصول على كوكبة من المختصين لرفع مستوى أداء الجماعة المحلية وإدارتها وهي مطالبة حينئذ بتفعيل الديمقراطية التشاركية، وكدا وضع نظام معلوماتي بالضرورة ليتمكن الولاة من المتابعة اليومية لسير المدارس والمطاعم والنقل المدرسي كأهم مؤشرات الاهتمام بتنشئة المواطن الصالح.

كما وقد اهتدت إدارة الجماعات المحلية بالولاية إلى ضرورة أن تكون رائدة من خلال تعميم الطاقات على نطاق واسع، وضرورة البحث عن بدائل غير ملوثة كبرامج طموحة ووطنية للطاقات المتجددة أفاق 2030 كبرنامج وطني لم يعمم بعد[15].

3- نتائج الدراسة في ظل واقع الرهانات والتحديات

أولا: إن المقصود من التقسيم الإداري هو تقريب الإدارة من المواطن، إلا انه ساهم في تفاقم أزمة البلديات العاجزة الفقيرة بمواطنين غير فاعلين نتاج الحرمان في الواقع المعاش لبلدياتهم، كما ويميز الولاية طغيان الفكر الأبوي لديها في تعاملها اليومي مع البلديات كأنها مجرد أعوان وموظفين يخضعون لسلطة إدارية متجاهلين البعد التمثيلي لهؤلاء باعتبارهم منتخبين الشعب، ولا يخضعون إلا لحدود قانونية تنظيمية، ولا ينبغي بالتالي أن تتحجر الدهنيات الإدارية وتعتقد أنها مع أناس قصر رغم أنهم من اختيار الشعب على أن القانون هو الفيصل في الممارسة.

ثانيا: المعنى الحقيقي من الجماعات المحلية اللامركزية لا يعني فقط الاستقلالية بخصوص اتخاذ القرارات، وإنما الديمقراطية في الانتخاب مما يمنح الشرعية الانتخابية، فلا تكون الجماعات المحلية بالتالي إدارتها ملزمة بالامتثال لأوامر الجهة الوصية بقدر ما يكون ملزما بالتعبير عن احتياجات المواطن، ولان

المشكلة في الانتخاب وكفاءته ومصداقيته وارد فقد ينجم عنه تدني مستوى أداء وكفاءة المجالس الشعبية المنتخبة نظرا لتولي إدارة الهيئات المحلية من قبل أعضاء غير قابلين عن التعبير الدقيق عن المشكلات المحلية وكسر جدار الجمود واقتراح الحلول الصحيحة فتختلط بالتالي المشكلات الخاصة بالعامة، وارتباط أصحاب المصالح بمعظم الأعضاء مما اثر سلبا على القرار المحلي عموما.

ثالثا: العوائق الإدارية

ومن أهمها الفساد الإداري الذي يمثل استخدام السلطة العامة من اجل كسب هيبة أو مكانة اجتماعية أو تحقيق منفعة لجماعة معينة في خرق القانون.

ويتضمن الفساد حسب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بعض أمثلته كرشوة الموظفين العموميين، الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية والرشوة من خلالها، اختلاس الممتلكات من قبل الموظف العمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، استغلال النفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، أخذ فوائد غير قانونية وغيرها مما يعرقل عملية التنمية ويضعف من أداء الجماعات المحلية لشؤونها الإدارية والاقتصادية العامة ويوسع الهوة بين الحاكم والمحكوم، ويغيب الثقة بين الشعب والمجالس المحلية، والفساد الإداري ينتشر بسرعة إلى بقية الأجهزة الإدارية ويقوي الشعور بغياب العدالة الاجتماعية لدى المواطنين وظهور اللامبالاة والاستهزاء بالمصالح العامة، وبمجرد أن يعم الفساد الإداري معظم أجهزة الإدارة العامة ينتقل إلى طبقات المجتمع ويزيد من المشكلات الاجتماعية، و ينجم عنه أيضا سوء استخدام الموارد المتوفرة وبالتالي عدم القدرة على تحديد الأولويات.

رابعا: ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن

يضمن المواطن التعبير عن رأيه في صنع القرار و تصميم السياسة العامة من خلال قنوات مؤسساتية بناء على قاعدة شرعية لحقوق الإنسان لتعزيز التوافق الاجتماعي، وتؤدي المشاركة إلى إضفاء الشرعية العامة المحلية على ما يتم إنجازه من سياسات، فيتم تأييدها و تفهمها، أما ما يلاحظ فهو غياب الإعلام على المستوى المحلي، و غياب بنك للمعلومات على مستوى الجماعات المحلية، و لا ينبغي أن يصطدم المواطن و هو يحاول الاطلاع عليها بأعذار دائمة من قبل الموظف المحلي، وغياب اللغة السليمة و الشخص المكلف بإعلامه فيحدث جهله بمن يتصل لقضاء حاجاته .

خامسا: غالبا ما تكون الموارد المالية سواء ما يغطي نفقات التجهيز أو التسيير غير كافية لدعم التنمية المحلية وهذا راجع إلى تابعية النظام الجبائي للدولة وما يتعلق بالاستقلالية المحدودة لها، فممارسة الجماعات المحلية لاختصاصاتها يستوجب شروط وهي حريتها في التسيير وهذا غير محقق في ظل الإعانات المركزية، فالتمويل المركزي للاستثمارات المحلية إنما هو دليل قاطع على رغبة السلطة المركزية في قيادة التنمية المحلية، ومشاركتها للجماعات المحلية في سياستها التنموية كما تتعرض هذه الإعانات إلى السلطة المركزية التي تفرض تقارير دورية عن نسبة استهلاك المبالغ المالية الواردة في الغلاف المالي.

سادسا: العوائق البشرية والاجتماعية

حيث يجب رفع عدد الأعوان التقنين بشكل معتبر، وما يمكن قوله إن وضعية الموارد البشرية على مستوى إدارة الجماعة المحلية بالولاية خاصة سيئة، ودلك نظرا لسياسة التوظيف المحلى التي لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى التأهيلي للموظفين إضافة إلى ضعف الموارد مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية[16].

وما يلاحظ من عنصر المواطنة المحلية عدم تفعيل آلية مشاركة المواطنين في أعمال البلدية والولاية خصوصا التي حددها القانون ومنها المشاركة والحضور لدورات المجالس المحلية لكافة ممثلي أصناف

المجتمع، فالمتتبع للواقع الاجتماعي يلاحظ العديد من المظاهر الاجتماعية والسلبية المستمرة رغم استمرار توفر الأغلفة المالية التي تتمثل في البطالة، الفقر، والأحياء القصديرية التي أصبحت كسياج يحيط بمدن ...الخ

الجماعات المحلية وعجلة التنمية

تعتبر الجماعات المحلية وإدارتها بمثابة المحرك القاعدي والأساسي والمحلي لعجلة التنمية بما تحتويه من هياكل و موظفين، ووجب على الدولة حينئذ أن تهتم بالعمالة الموظفة على مستوى إدارة الولاية كحماية محلية، وبمستواهم التعليمي، وبما فيهم ممثلي المجالس ضمانا لحسن التسيير وتفاديا للبيروقراطية التي انتشرت في أوساط هذه المجالس واهتمامهم فقط بدائرتهم الانتخابية لإمكان تقديم اقتراح يمس قانون الانتخابات فيغير من مكان المترشح ليشمل غير مكان إقامته، وان يكون التعريف بالمترشحين من خلال عدة لقاءات بالجمهور الذي أصبح يجهل ويقولها صراحة أثناء الانتخابات المحلية : ما دور هذه المجالس، وضمانا لتقليص التجاوزات، المحسوبية والبيروقراطية وتجسيد التواصل المحلي الفعال المستمر لإدارة الجماعات المحلية بالمواطن كواجب و ضرورة حتمية ينبغي مراعاتها في كل وقت وفي كل حين حتى لا نقع في فخ ما اسماه مبتول بالحقرة كأهم الأمراض الاجتماعية، الحقرة وحديثها عن تجارب اجتماعية وتعبيرها عن حوادث اجتماعية أليمة لدى الطفل والمرأة وكذلك لدى الرجل من خلال معاملة من هو يمتلك السلطة في أي مجال .

والحقرة بمثابة فعل احتقار ولا مساواة تمنع الضحية من الدفاع عن نفسها كونها في وضع ضعيف وتابع للفاعل الآخر بفعل "الحقرة"، وتفسر الحقرة أخيرا كشكل من أشكال عدم قدرة الضحية المكرهة على الاستجابة للعنف الممارس عليها من الفاعل.

ويتعدد استعمال الكلمة كما في حالات مختلفة، فيستعملها عامة الناس بشأن التعبير عن غياب العمل، الحرمان من المسكن، العنف اللفظي والمعنوي، التعسف في الحكم وعدم احترام الفرد عموما والاعتراف به، ويصل التوصيف إلى حد استعمال كلمة اللامساواة على لسان عديد المستجوبين في دراسة لمحمد مبتول وكانت تعني لنا أن الفرد حرم من شيء ما من حقوقه[17].

خاتمة

نخلص إلى الحديث عن ضرورة حتمية لابد منها وينبغي عدم مواصلة إهمالها ألا وهي ترقية المواطنة والنهوض بها لدى المواطن مهما كانت الوظيفة أو المكانة التي يشغلها، وإعطائه فرصة لتفعيلها عبر أقرب المؤسسات السياسية للإدارة والحكم المحلي وهي المجالس المحلية المنتخبة كإدارة الولاية محل دراستنا.

وقد حان الوقت لتسيير نوعي، حان الوقت أيضا لعدم جعل المنتخب المحلي مجرد مستهلك للاعتمادات بل يخلق ثروة وينبغي عليه القيام بذلك بطريقة براغماتية وعملية عبر تفعيل عنصر المشاركة لدى هؤلاء المواطنين، لان تسير إدارة الجماعات المحلية هو تسير تشاركي.

ووجب بالتالي تعديل القانون الأساسي للموظفين المحليين بما فيه تفعيل المشاركة والتفاعل بين المواطن وإدارته المحلية، فالديمقراطية التشاركية لها أساليبها في التسيير التي وجب على كل منتخب محلي أن يأخذها بعين الاعتبار في تسير أهم التعديلات والمبادرات للدولة في تسير الجماعات المحلية في الوقت الراهن.

ومع تطور المدن وجب التكفل بالجانب البيئي، والتكوين في مختلف الشعب التي تخص المدنية وترسيخها كقناعة وجب جعلها كأولى الأولويات لدى إدارة الجماعات المحلية والتعاون مع الفروع المكلفة

بقطاع السكن، قطاع التعليم العالي، قطاع التهيئة الإقليمية والتهيئة العمرانية فنحصل بالتالي على كوكبة من المختصين لرفع مستوى الأداء في مجال البيئة المحلية.

ووجب بالتالي وضع الحالة البيئية في أولى الأولويات وما ينجم عنه من تحسن صحي للمواطن الذي لا يستطيع قضاء حاجاته الفيزيولوجية في الغالب وهو في الشارع لولا توفر المقاهي العمومية.

وبين هذا وذاك تتبادر ضرورة تفعيل نظام معلوماتي يمكن الولاة من المتابعة اليومية لمخلف المرافق المدرسية بكافة احتياجاتها، كمطاعمها، النقل المدرسي، وغيرها من التفاصيل وكذا المرافق الاقتصادية والبيئية حتى يستشعر الموطن يوميا عنصر الاهتمام من مسؤوليه فتنشط لديه ممارسة مواطنته وينمو لديه شعوره بمواطنته فيتجسد ذلك من خلال تفعيل مواطنته بكافة أبعادها.

ولا نغفل على أن دفع عجلة التنمية بما ينجم عنه من تفعيل للمواطنة يتطلب ضرورة توفر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي المساعد على العمل التنموي، إلا أن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة لعدم توافر البيئة الملائمة يعتبر عائق في وجه التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية الإدارية بشكل خاص مما ينعكس على شعور المواطن بالرضا وعن مواطنة فاعلة لديه.

وعلى هذا الأساس فإن البحث في مكانة ومدى كفاءة الجماعات المحلية يقضي منهجا لدراسة الأطر التنظيمية وحجم الصلاحيات والمعطيات للهيئات المحلية والإمكانات المتاحة لها في ذلك، ودرجة اللامركزية والمشاركة الشعبية إضافة إلى بعد العلاقات المحلية، أي طبيعة الرقابة التي تمارسها الأولى على الثانية وتقدير ذلك والحكم على أهميته من خلال هذه المعايير، واهم عنصر في الوقت الراهن منح عنصر الاتصال أهمية قصوى ومحاولة تفعيله وتنشيطه كونه عماد العلاقات مهما كان شكلها او نوعها او أهميتها في داخل الهيكل التنظيمي كما في خارجه لإدارة الولاية .

الهوامش:

[1]- غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص56.

[2]- انظر سعيدي فاطمة 2008/2007، المحلي والسياسي، دكتوراه، جامعة وهران.

[3]- انظر سعيدي شيخ، 2007/2006، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التعددية السياسية.

[4]- احمد شفيق، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دكتوراه جامعة جيلالي اليابس العسكري 2013، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، ط1، ص 160.

[5]- نفس المرجع، ص160.

[6]- لان الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة المحلية موحدة تقريبا أهمها تزايد مهام الدولة، التعاون فيما بين أجزاء إقليم الدولة وتجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي.

[7]- بسمة عولمي، مقال بعنوان: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، اق شمال إفريقيا، ع 4، ص258.

[8]- بموجب قانون الولاية مارس 1969 وتبعه قانون الولاية بالأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969 حيث اعتبر الولاية كوحدة تصل بين الدولة والبلديات وهي خلية مركزية ودائرة إدارية تعكس نشاط الإدارات المركزية.

[9]- بموجب المادة 80 من القانون 80-07 متعلق بالولاية.

[10]- وغيرها من الصلاحيات المذكورة في المواد (82) و (83) من القانون (7/12) المتعلق بالولاية.

[11]- وغيرها مما احتوته المواد (88) (90) (91) من القانون (07/12) المتعلق بالولاية.

[12]- حسب منطوق المواد (164) (165) و (196) من القانون نفسه.

[13]- ت حيزية، مقال بعنوان: ضجة الحملات لم توصل المفهوم الحقيقي للاستحقاقات المحلية، جريدة الجمهورية بتاريخ 2017/11/23.

[14]- يشير إلى مصطلح الحكامة الجيدة أو حسن التدبير الجيد أو القيادية الجيدة وتعبر عن محتوى واحد، والحكامة أولا وقبل كل شيء هي تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وهذا هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار، وتعتبر الحوكمة والديموقراطية التشاركية كمحور مهم باتت تعمل عليه الوزارة المعنية عبر فتح المجال للتسيير التشاركي إذ تتوفر إدارة كل مقر جماعة محلية على موقع على الإنترنت لأن الديمقراطية التشاركية هي أساليب تسيير ينبغي على كل منتخب محلي إدخالها في التسيير المحلي، كما ترجع الكفاءة الإدارية إلى مدى فعالية الاتصال مضافا إلى الحوكمة كعناصر جد أساسية.

[15]- بعض النقاط مسموعة من فوروم الإذاعة بتاريخ 23 ماي 1969 حول مبادرات الدولة في تسيير الجماعات المحلية.

[16]- من حلقة دراسية فرع إدارة محلية، المدرسة العليا للإدارة 2005.